أوراق إستراتيجية

إعادة تنشيط حلف الأردن– الضفّة الغربيّة

April, 2006

Re-energizing a West Bank- Jordan Alliance

By Dan Diker and Pinchas Inbari

Middle East Quarterly
March, 2006

إنّ فوز حماس بالأغلبيّة في الإنتخابات البرلمانيّة الفلسطينيّة الأخيرة هو العلامة الأخيرة على فشل السلطة الفلسطينيّة، وقد يؤشّر إنهيار الضفّة الغربيّة في فوضى أهليّة مع سيطرة المجاهدين الى مأزق أمني ليس فقط بالنسبة لإسرائيل وإنّما أيضاً لأردن. إنّه السيناريو الذي يحتل، أكثر فأكثر، التفكير الإستراتيجي للحكومة الأردنيّة.

إنّ مصلحة الأردن في الضفّة الغربيّة قائمة منذ وقت طويل. وقد إحتلّ الجيش الأردني الضفّة الغربيّة والقدس في العام 1967 إلاّ أنّه طُردَ خارجاً من قِبَل قوات الدفاع الإسرائيليّة في حرب الأيام الستّة في العام 1967. وإستمرّ الملك حسين بإدعائه السيادة عليها حتى 31 تموز 1988، عندما قام بالتخلي، في " خضم الإنتفاضة الفلسطينيّة " عن الإدارة الرسميّة والوظائف القانونيّة للأردن في المنطقة. ولم تكن دوافعه لأجل الغير بالكامل أو لأنّه كان متحمساً للإلتزام بالوطنيّة الفلسطينيّة، وإنّما لأنّه خاف إنتشار الإضطراب الفلسطيني بإتجاه الضفة الشرقيّة.

وعلى كل، لم يستطع الملك التخلي عن كل المصالح الأردنيّة في المنطقة، لأنّ الروابط الإقتصاديّة، الإجتماعيّة والعائليّة كانت قويّة للغاية. وبقي الملك حسين ملتزماً أيضاً بالدور التقليدي للأردن برعاية مسجد الحرم الشريف في القدس حتّى مع عمل منظّمة التحرير الفلسطينيّة على تقويض السيطرة الأردنيّة هناك. وبالرغم من الإنفصال الأحادي للأردن عن الضفة الغربيّة، فقد إستمرّت المملكة بإصدار جوازات سفر لمدّة سنتين لأهالي هناك بعدما كانت تُعطى جوازات السفر في السابق لمدّة خمس سنوات.

وبعدما أصبحت السلطة الفلسطينيّة الممثل الدولي الوحيد للفلسطينيين خلال سنوات أوسلو، فشلت بالسيطرة كما فشلت بأن تصبح كياناً قابلاً للحياة سياسياً، مما جعل عمان تعيد درس إستراتيجيّة رفع اليد عن الضفة الغربيّة، وعمّا إذا كان ذلك في مصلحتها العليا.

وإنّ عدداً من المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربيّة يعيدون أيضاً التفكير حول إذا ما كان الدور الأردني المهيمن على المستقبل الفلسطيني سيكون أفضل لسلامهم وأمنهم.

قابليّة سقوط الأردن

وفي 9 تشرين الثاني 2005، ضرب مفجّرين إنتحاريين عراقيين يعملون بإمرة زعيم القاعدة في العراق، أبو مصعب الزرقاوي، وهو نفسه أردني، ثلاثة فنادق في العاصمة الأردنيّة عمان وقتلوا 60 شخصاً وجرحوا أكثر من 100. وقد هزّ الهجوم ثقة الأردن بنفسه، فطالما إفتخر الملك حسين وإبنه عبد الله، خليفته من بعده، بأنفسهم لترسيخهما الأمن عن طريق علاقاتهم مع الدول المجاورة للأردن. وفي حين كانت مصر البلد العربي الأوّل الذي قام بتأسيس علاقات مع إسرائيل، فقد كان للأردن علاقة أكبر تأثيراً معها. وفي آنٍ معاً، طوّرت الحكومة الأردنيّة علاقات وثيقة مع نظام صدام حسين في العراق.

فمثلاً، إنحرف الملك حسين عام 1991 عن خطّه وإنضمّ الى التحالف الدولي ضد العراق. وبعد أن تخلّى الملك حسين ضمنياً عن إدعاءاته بإستملاك الضفّة الغربيّة في العام 1988، عملت الحكومة الأردنيّة على توازن مصالحها مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وهي المجموعة التي حاولت مرّة الإطاحة بالمملكة الهاشميّة، ولاحقاً الإطاحة بالسلطة الفلسطينيّة.

وفي حين رعت الحكومتين الفلسطينيّة والعراقيّة الإرهاب في العراق والضفة الغربيّة، فإنّ لا رام الله ولا بغداد يمكنها أن تسمح بإستهداف الأردنيين. فمع مصالح جيرانها المتوازنة، سعت المخابرات الأردنيّة الى ضمان الأمن الداخلي من خلال إختراق الخلايا الإسلاميّة المحليّة. إنّ سجلها بالهجمات المُحبَطة حتّى تلك التي للزرقاوي، كان ممتازاً. ولكن مع التمرّد العراقي المتنامي والمزدهر بشدّة في الفراغ الذي خلّفه سقوط صدام والفوضى التي تهدد الضفة الغربيّة، لم يعد المبدأ الإستراتيجي الأردني التقليدي مناسباً.

لقد فشل التمدد الأردني بإتّجاه المتمردين العراقيين بإحتواء التهديد، وأثبتت تفجيرات الفنادق قابليّة سقوط الأردن مع الإرهاب المرتكب من قِبَل غير الأردنيين.

كيف يمكن للمملكة ان ترد؟ إنّ إغلاق حدودها مع العراق والضفّة الغربيّة ليس خياراً. وكون الأردن بلد صحراوي ومحاط بالأراضي، فإنّ إقتصاده معتمد على التجارة.

إنّ أكثر من نصف عدد سكان الأردن من الفلسطينيين ويحتفظ الكثير منهم بأعمال أو بروابط ماليّة مع الضفّة الغربيّة، كما أنّ الإقتصاد الأردني لا يزال معتمداً على روابط تجاريّة مع جاره العراق- الذي هو الآن في وسط عمليّة إعادة تطوير إقتصادي بقيمة 30 مليار دولار تقودها الولايات المتّحدة- ويقيم حوالي 200000 عراقي بشكل شرعي في الأردن، كما أنّ هناك حوالي 100 ألف عراقي آخرين إستوطنوا في الأردن.

وبالنتيجة، فقد أعادت الحكومة الأردنيّة درس حيادها التقليدي، كما درست موضوع القيام بحركة أكثر قرباً لحركة الحكومة الأميركيّة بمواجهة الجهاديين. ولم يتردد الملك عبد الله بإتخاذ موقف ثابت عقب تفجيرات الفنادق، إذ أعلن في اليوم التالي " أنّ الأردن غير خائف ولن يقبل بإبتزازه، وأنّ هذه الأعمال لن تجعلنا نغيّر مواقفنا وقناعاتنا ولن تجعلنا نتراجع عن دورنا في محاربة الإرهاب بكل أشكاله ".

وكان الملك صريحاً بصورة مساوية حول تنامي التهديد من قِبَل الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران. وفي كانون الثاني 2005، قال الملك في مقابلة: " إنّ هواجسي سياسيّة وليست دينيّة... لديك هؤلاء الأربعة (إيران، العراق المتأثّر بإيران، سوريا وحزب الله)، الذين يملكون هدفاً إستراتيجياً يمكن أن يسبب صراعاً كبيراً... لدي مشكلة حقيقيّة مع النفوذ السياسي لفئات إيرانيّة داخل العراق ".

المصالح الأردنيّة- الإسرائيليّة المتقاربة

إنّ الإنفصال الأحادي لإسرائيل في آب- أيلول 2005 عن قطاع غزّة لم يقدّم السلام ولا الأمان. فالميليشيات في غزّة تقوم بإرهاب الأهالي وبخطف الأجانب، كما يطلق الإرهابيون الصواريخ على إسرائيل، وقد تسارع التقاتل الفلسطيني الداخلي، بحيث انّ المجموعات الإسلاميّة كحماس، التي دعمت الإرهاب علناً، قد تلقي بظلالها قريباً على السلطة الفلسطينيّة.

وتشارك الحكومة الإسرائيليّة الأردن بهواجسه حول الشبكات الإرهابيّة السنيّة والشيعيّة، حيث أنّ كلا البلدين يعتبران أنّ إيران تشكّل تهديداً على المدى الطويل.

وقد نادى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مراراً بتدمير إسرائيل. وإنّ السعي الإيراني لإكتساب القدرة النوويّة لا يسمح لأجهزة الأمن الإسرائيليّة بتجاهل تصريحات كهذه وصرف النظر عنها. كما لا تستطيع إسرائيل تجاهل الدعم الإيراني للإرهاب الفلسطيني في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، إذ أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة كانت على تواصل طويل مع الإرهابيين الفلسطينيين. وقد كان ياسر عرفات، رئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة، أوّل رئيس دولة يزور آية الله روح الله الخميني في أوج علاقة إيران مع منظّمة التحرير عقب الثورة الإسلاميّة العام 1979، وقد حددت لجنة 9/11 روابط وإتفاقيات تعاون مع النظام الإيراني والقاعدة.

إنّ الهاجس ليس نظرياً فقط. إذ تعرض تقديرات المخابرات الإسرائيليّة حول هجمات عمان الإنتحاريّة الى أنّ المجموعات الجهاديّة تعمل للحصول على موطئ قدم للعمليات يكون قريباً من الحدود الإسرائيليّة.

وتعتقد المخابرات الإسرائيليّة أنّ حماس والقاعدة أسستا، ومنذ 2001، لتعاون وثيق في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. وتجنّد القاعدة أعضاء كما تقوم بتأسيس خلايا لها في الضفة الغربيّة لتنفيذ هجمات إرهابيّة في إسرائيل. وبحسب وزير

الدفاع شاوول موفاز، فإنّ المسؤولين الإسرائيليين كانوا قد تلقوا معلومات خاصّة حول وجود القاعدة وخلايا إسلاميّة راديكاليّة أخرى في الضفّة الغربيّة، تقوم بتحضير إرهابيين وكذلك بالتحضير للقيام بهجمات صاروخيّة ضد إسرائيل.
وفي 10 كانون الثاني 2006، أعلن موقع على شبكة الإنترنت تابع للزرقاوي، زعيم القاعدة في العراق، بأنّ أسامة بن لادن كان قد أمر، في كانون أوّل الماضي 2005، بإطلاق وابل من الصواريخ على شمال إسرائيل. وفي حين لم يكن هناك من هجوم مشابه في الضفّة الغربيّة حتّى الآن، فإنّ طبيعة حدودها مع إسرائيل قد يؤدّي الى ذلك بسبب البنية التحتيّة الأكثر أهميّة وعدد السكان الأكبر فيها.
وتخاف القدس وعمان من أن تقوم هذه المجموعات الإرهابيّة الإسلاميّة بزعزعة إستقرار حدود الأردن مع إسرائيل.
وفي 19 آب 2005، أكّد الهجوم الصاروخي للقاعدة من مرفأ العقبة الأردني على إيلات البلدة الإسرائيليّة الجنوبيّة، على صحّة ذلك التهديد.
ولم تكن المصلحة المزدوجة لعمان والقدس بمنع القاعدة من وضع قدمها في وادي الأردن كما هي الآن.
إنّ تعطّل القانون وإنحلال النظام في غزّة والمناطق الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة هما أساس المشكلة. ففي حين تشكّل غزّة تهديداً أمنياً ملحاً للأردن، فبإمكان الضفة الغربيّة أن تكون كذلك. وتعارض التقديرات الأردنيّة أي إنفصال أحادي لإسرائيل- كنموذج الإنفصال عن غزّة- عن الضفّة بسبب الخوف من أسياد الحرب، الجهاديين، والميليشيات المسلّحة التي بإمكانها تعبئة الفراغ الأمني الناتج عن ذلك الإنفصال.
كما أنّ المجموعات المنظّمة للقاعدة (المنتسبة للقاعدة) قد تجد لها أرضاً خصبة في الضفّة الغربيّة لضرب كل من المملكة الهاشميّة والدولة اليهوديّة.
وقد أشار الملك عبد الله الى إستعداده للعودة الى الإرتباط مع الضفة الغربيّة. وفي أبرز وأشد تدخل له في الضفة الغربيّة، بدأ الملك عبد الله، في آذار 2005 بتجنيد أشخاص لحساب قوات بدر الأمنيّة الأردنيّة التأسيس والنفوذ (والمعروفة أيضاً كجيش التحرير الفلسطيني) وذلك لإنتشار محتمل في أجزاء من الضفة الغربيّة بموافقة محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينيّة.
وقال معروف بخيت، الذي كان في وقت ما سفيراً للأردن في إسرائيل، ولاحقاً رئيس حكومة المملكة، أنّ الحكومة الأردنيّة تأمل بأن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في الضفة الغربيّة. وعشيّة هجوم الزرقاوي، قال عدنان البردان، رئيس الحكومة السبق، لصحيفة " القدس " الفلسطينيّة، بأنّ ألأردن لم يعد يستطيع الجلوس " مكتوف اليدين ويشاهد ما يحدث في فلسطين، لأنّه يؤثّر على ما يحدث في الأردن سواء للأحسن أو للأسوأ ".
وفي آذار 2005، أبدت الحكومة الأردنيّة إستعدادها، وبشكل واضح، لإستبدال نموذج العمليّة السلميّة التقليديّة. ففي عشيّة إنعقاد مؤتمر جامعة الدول العربيّة في آذار 2005 في الجزائر، نادى رئيس الحكومة الأردني هاني الملكي " بمقاربة إقليميّة " للسلام في الشرق الأوسط الى جانب مؤتمر مدريد للسلام في العام 1991، وقد هيأ ذلك المسرح لعرض الملك عبد الله في المؤتمر حيث نادى لمقاربة أوسع وأكثر إبداعاً.
وتظهر القيادة إستعداداً متزايداً للعب دور مباشر. وإنّ عرض الملك عبد الله في مؤتمر الجامعة العربيّة في آذار 2005 لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل قرار لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي يمثّل تغييراً كاملاً ومفاجئاً في الموقف والإتجاه الأردني عن سابقه الميال الى الإذعان ما بعد عمليّة أوسلو، بالإضافة الى أنّه يدل على أنّه، ولأوّل مرّة في تاريخ الديبلوماسيّة العربيّة، يغفل عرض السلام لدولة عربيّة ما الشروط المسبقة كالرجوع الى قرارات مجلس الأمن الدولي والى إدعاء الدول العربيّة بأنّها طالبت إسرائيل بالعودة الى خطوط الهدنة عام 1949 وبعودة اللاجئين الفلسطينيين.
وطالب عرض الملك عبد الله بأن تكون التسوية مع إسرائيل مبنيّة على قاعدة " الأرض مقابل السلام وعلى قاعدة سلام مدريد ".
وقد تميّز مؤتمر مدريد، المغاير لعمليّة أوسلو اللاحقة مع منظّمة التحرير، بوفد مقوّض فلسطيني- أردني مشترك، والذي لم يطلب من إسرائيل حل قضيّة الفلسطينيين كشرط مسبق لتسوية مبدئيّة مع العالم العربي. ودعم معروف البخيت، سفير الأردن في إسرائيل، إستراتيجيّة الملك عبد الله للسلام وذلك في مقابلة عام 2005. ومع رفض الجامعة العربيّة للعرض الأردني، كانت عمان قد كسرت حاجز المحرمات.

فيدرالية فلسطينيّة- أردنيّة؟

لم تشر الحكومة الأردنيّة الى إهتمامها بإعادة إلحاق الضفة الغربيّة بها، وهي خطّة كانت قيد الدرس حتى العام 1987. وعلى كل حال، فقد كان الزعماء الفلسطينيون والأردنيون يقولون أنّ الإحتمالات واردة لترتيبات إقتصاديّة، أمنيّة ويمكن

سياسيّة أيضاً بين الأردن والكيان الفلسطيني المستقل في المستقبل. وقد إقتصر مسؤول حكومي فلسطيني كبير على القول بأنّ فيدراليّة- كونفيدراليّة الكيان الفلسطيني والأردن يمكن أن يكون حلاً منطقياً، ثابتاً ولمدى طويل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وعرض الى أنّ كلا القيادتين في السلطة الفلسطينيّة والأردنيّة يجب أن يقودا مفاوضات مشتركة مع إسرائيل لحل مسألتي اللاجئين والقدس ولتحديد الحدود النهائيّة للضفّة الغربيّة. ويشمل برنامج الإصلاح الإقتصادي والسياسي " الأردن أولاً "، للملك عبد الله على إقتراح لا مركزيّة السيطرة السياسيّة لعمان كما يشتمل على تقسيم مناطق المملكة الى محافظات شماليّة، وسطى، وجنوبيّة. إنّ المقاربة الفيدراليّة الجديدة للأردن في الضفة الشرقيّة قد يكون لها تعقيدات على المستقبل السياسي للضفة الغربيّة.

وفي خطاب له في التلفزيون الأردني في 19 كانون الثاني 2005، قال الملك عبد الله أنّه قد يكون للمملكة " عدّة مناطق متطوّرة بحيث تكون كل منطقة مؤلّفة من مجالس محليّة وحكام منتخبين من قِبَل الشعب الذي سيضع أولوياته بحسب المنطقة التي تخصّه ".

وبعد ثلاثة أشهر، قام بتأسيس كتلة حكوميّة من ثماني لجان فرعيّ' مع تكليف رسمي بوضع مسودة قانون لنقل السلطة التشريعيّة الى عدد من البرلمانيين الذين يمثلون المحافظات الشماليّة، الجنوبيّة والوسطى.

إنّ نظاماً سياسياً فيدرالياً أردنياً يمثل أساساً منطقياً لتقسيم مناطقي موازٍ في الضفة الغربيّة. كما أنّ ديبلوماسيّة الزواج والإرث قد تسهّل أيضاً المشاركة بالفيدراليّة. ويستمد الملك عبد الله شعبيته من بين الفلسطينيين الموجودين في الأردن، لأنّ زوجته رانيا هي من مدينة طولكرم في الضفة الغربيّة. وإنّ قرار الملك عبد الله في شباط 2005، بإستبدال الأخ غير الشقيق، الأمير حمزة بولده حسين إبن العشر سنوات قد يعزز شعبيته أيضاً. ففي حين أنّ والدة حمزة أميركيّة المولد، فإنّ رانية هي والدة حسين.

لن يسير كل شيء بهدوء. لقد غضبت النخب الفلسطينيّة- يملك الكثيرون منهم ممتلكات ماليّة مهمّة في الضفة الغربيّة- من جهود عبد الله لبناء هويّة وطنيّة أردنيّة جديدة.

وتختلف الروايات التاريخيّة للضفّة الشرقيّة والغربيّة أيضاً. إنّ الأردن هو في مخاض عسير في فترة ما بعد الثورة الإيديولوجيّة والتي يمكن تحديدها بالتكنولوجيا المتقدّمة، الإنترنت، والتغرّب. إذ يركّز الأردنيون بشكل أكبر على الحاضر، وبشكل أقل على قضية اللاجئين الفلسطينيين غير المحلولة.

كما أنّ السفير الأردني في إسرائيل، معروف البخيت، كان قد إحتج بأنّ المشاركة الفيدراليّة يمكن أن تكسر حاجز اللاجئين، إذ قال " سوف نعطيهم الحق بالإختيار، لقد جئتم الى هنا عندما كان هنالك وحدة بين الأردن وفلسطين. والآن، هناك دولة فلسطينيّة... هذا هو الوقت الصحيح للإختيار وكنتم تريدون العودة الى فلسطين ".

الجدال الفلسطيني

منذ الإنسحاب الأحادي لإسرائيل، سقطت غزّة في الفوضى، وتجاوزت معدلات البطالة 50 بالمئة. وإنّ كثيراً من فلسطينيي الضفة الغربيّة قلقون من أنّه إذا إستمرّت الفوضى الحاليّة هناك وإستمرّ غياب القانون، وكذلك إذا ما إنسحب الإسرائيليون من الضفّة الغربيّة، فإنّ غزّة قد تكون المثال الذي ينتظرهم.

وحذر Nigel Roberts، مدير البنك الدولي في 10 كانون الثاني 2006، في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، بأنّ السلطة الفلسطينيّة على حافّة الإفلاس.

ويشاهد أهالي الضفة الغربيّة تقدّم وإزدهار حياة العائلات الفلسطينيّة عبر نهر الأردن في الضفة الشرقيّة، وهذه العائلات مندمجة جيداً في النظام الأردني، وتملك سندات وحصصاً ماليّة في القطاعات المصرفيّة، الصناعيّة، التجاريّة والزراعيّة. وقد أحدثت مقارنات كهذه جدالاً بين زعماء السلطة الفلسطينيّة حول كيفيّة إنجاز مستقبل واعد للفلسطينيين.

ومنذ عمليّة الإنفصال الإسرائيليّة، تحوّلت الأولويات الفلسطينيّة نحو تحسين ظروف العيش ومحاربة الفساد. فالفلسطينيون متعبون من الفساد المؤسساتي كما هم متعبون من المسار المتضارب لحماس ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة. وقد حذر مدير البنك الدولي من أنّ العنف والفوضى الأمنيّة في غزّة وأجزاء كبيرة من الضفة الغربيّة ستؤدي الى إبعاد المستثمرين الأجانب، كما أنّ كثيراً من الفلسطينيين خائفون من حرب أهليّة.

ويُبرز الوضع الحالي خياراً صارخاً أمام فلسطينيي الضفة الغربيّة لجعلهم أكثر إعتدالاً، فإمّا أن يختاروا الإرتباط مع غزّة الإسلاميّة والفوضويّة، وإمّا أن يربطوا مستقبل الضفة الغربيّة بالأردن المستقر والغني نسبياً والذي يملك علاقات عمل جيدة مع جارته إسرائيل.

وقد أثار المفكرين الفلسطينيين الريادين، رياض مالكي ورامي نصر الله، اللذان أدارا مؤسسات سياسيّة فلسطينيّة محترمة، شكوكاً حول ما إذا كانت المفاوضات الثنائيّة بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل يمكن أن تؤدي فعلاً في النهاية الى قيام دولة فلسطينيّة قابلة للحياة.

وأثناء رحلة له الى واشنطن في حزيران 2005، قال الناشر الفلسطيني حنّا سنيورة " إنّ التوقعات الحاليّة والضعيفة لموضوع حل الدولتين، تجبرنا على درس إمكانيّة الكونفدراليّة مع الأردن مرّة ثانية ".

كما أنّ جهود وزير داخليّة السلطة الفلسطينيّة وقائد القوات الأمنيّة الوطنيّة، ناصر اليوسف، بالمحافظة على السيطرة، لم تفشل فقط، وإنّما ساهمت بالتدهور الأمني العام.

وبُعَيدَ تولّيه منصبه عقب إنتخاب محمود عباس في كانون الثاني 2005، ورث اليوسف حوالي 40000 من القوى الأمنيّة والتي كان قد قسمها عرفات الى 9 مكاتب أمنيّة تتنافس فيما بينها، أمام الضغط الدولي، لإحداث الإصلاح، مما أجبر رئيس السلطة الفلسطينيّة الأسبق على دمج هذه القوى، إلاّ أنّ الإنقسامات كانت كبيرة جداً فلم يتم تجاوزها. وإنّ البدء من لا شيء قد يعني تطهير القوى الأمنيّة من عشرات آلآف المجندين (المتطوعين)، وهي حركة قد تؤدي الى إحداث ثورة.

أمّا الحاجز الثاني لقدرة السلطة السلطة الفلسطينيّة على ترسيخ القانون والنظام، فقد كان بزوغ أسياد الحرب المحليين، كجبريل الرجوب، رجل الضفة الغربيّة القوي، ومحمود دحلان، رجل غزّة القوي والمسؤولان حالياً عن الشؤون المحلية والداخليّة.

إنّ الرجوب، دحلان، وعائلات الجريمة المنظّمة كعشائر دغموش وغيرهم قاموا بتأسيس ميليشيات خاصّة بهم، مما يجعل عدم تحدي سيطرة السلطة الفلسطينيّة أمراً مستحيلاً مما يفرض تعاون ومشاركة الأردن. كما أنّ هناك إنقساماً في طريقة حكم حركة فتح مما يجعلها على حافّة الإنفجار الداخلي.

وبسبب الفوضى المتنامية، سافرت العائلات الفلسطينيّة البارزة في نابلس الى عمان بشكل متكرر وذلك للطلب من الأردن القيام بإرسال قوات أمنيّة أردنيّة على وجه السرعة الى الى مدن الضفة الغربيّة المتعددة للمساعدة على تثبيت القانون وترسيخ النظام.

إنّ القنوات الخلفيّة للمفاوضات بين محمود عباس والملك عبد الله في 2003 و 2004 كانت قد أدّت الى إتفاق مبدئي على إرسال 30000 من أعضاء قوّة بدر، وهم اللاجئون الفلسطينيون السابقون أثناء حرب 1967 والمدربين تحت إشراف الجيش الأردني.

ودعم اليوسف العرض لإدراكه بأنّ ليس لديه قوى محترفة أو مخلصة كافية تحت تصرفة يمكنها منافسة الميليشات الخاصّة المأجورة أو منافسة المجموعات الإرهابيّة الإسلاميّة المدربة والمحفزة للغاية، كحماس، الجهاد الإسلامي الفلسطيني وكتائب شهداء الأقصى.

وأبلغ رئيس الوزراء آرييل شارون وزارئه عن التعاون الأمني الأردني في 1 حزيران 2005، إلاّ أنّه إعترض لاحقاً على الخطّة لخوفه أن يساهم ذلك بحصول فوضى داخل السلطة الفلسطينيّة. وقد تذمّر بعض مسؤولي السلطة (الفلسطينيّة)، على الرغم أنّه بدا أنّ دافعهم كان الخوف من يزعزع وجود قوات بدر المصالح الإقتصاديّة الخاصّة، وبذلك فإنّ عدداً من المسؤولين الفلسطينيين الكبار يقولون ضمناً أنّهم يحبذون الخطّة. وبالنسبة لعباس ومساعديه، فإنّ التصدي لتسليح حماس والميليشيات الأخرى المسلّحة والمموّلة جيداً يمثّل مسألة أكثر إلحاحاً من مسائل المعاملات الماليّة الخاصّة لبعض مقتنصي الفرص المحليين. وقد عرض بعض المسؤولين الفلسطينيين مؤخراً الى أن السلطة الفلسطينيّة بإمكانها أن تنفذ إصلاحاً أفضل، كما أنّ بإمكانها أن تتجاوز أسياد المجموعات الإسلاميّة المنافسة، إذا إستطاع المسؤولون الأردنيون توفير الأمن والدعم الإقتصادي والإستثمار المالي في الضفة الغربيّة. وبطريقة مماثلة، فإنّه يظهر أنّ الملك عبد الله يريد التخلص من أيّة محاولات ناشئة، للقاعدة أو لمجموعات أخرى، لتأسيس موطئ قدم بحيث يستطيعون ليس فقط ضرب الغرب لجهة إسرائيل، وإنّما ايضاً ضرب الشرق لجهة الأردن.

الختام

وفي حين أنّ لدى الأحداث الدوليّة وقع سلبي على الأمن الأردني، فإنّها أيضاً زادت من الأهميّة السياسيّة للمملكة. لقد رحل صدام حسين، ولم يعد التأثير العراقي يشكل مشكلة له، وجاء الإنتقاد الدولي للنظام السوري عند إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، ليقطع النفوذ السوري في لبنان. كما أنّ التسابق السعودي مع القاعدة والقتال الداخلي الضروس الذي تبعه في داخل العائلة المالكة خفض أيضاً من إستعداد الرياض بأخذ زمام القيادة السياسيّة. وبسبب

ذلك، فإنّ السلطة الفلسطينيّة قد تقبل الدور الأردني أيضاً. ويحتفظ عباس بروابط وثيقة مع الملك عبد الله كما أنّه يحتفظ بإقامة في عمان. ولدى الأردن فرصة أكبر بكثير من أي وقت مضى للعب الدور العربي القيادي في الضفة الغربيّة وذلك منذ عمليّة الإنفصال (عن الأردن) في العام 1988 وربما قبل ذلك عندما كان عبد الله الأوّل في ريعان شبابه في الثلاثينات.

إنّ إعادة درس شكل ما للعلاقة الفيدراليّة بين عمان والضفة الغربيّة قد يبدو أمراً مستقبلياً. إنّ الدوافع لحركة كهذه مختلفة أكثر ممّا كانت قبل أوسلو.

وقد تكون فيدراليّة الضفة الغربيّة- الأردن الأمل الوحيد للفلسطينيين لإلحاق الهزيمة بالأسلحة الراديكاليّة ولبناء دولة ديمقراطيّة قابلة للحياة.

ولا يجب تقييد صناع السياسة بخارطة الطريق التي قد تكون موجودة في القاعات الديبلوماسيّة، لكن ليس لها أساس في الواقع الإسرائيلي، الأردني أو الفلسطيني. لقد فشلت عمليّة أوسلو بإنشاء دولة فلسطينيّة ديمقراطيّة قابلة للحياة. إنّ نهاية حقبة عرفات وشارون، كما إنحلال غزّة ووقوعها في الفوضى، جعل خارطة الطريق موضع جدال.

وفي حين أنّ الدفع نحو إعادة درس فيدراليّة الضفة الغربيّة- الأردن أتى من الأردنيين والفلسطينيين، فإنّ بإمكان واشنطن أن تعلب دوراً قيماً في دعم وإدارة العمليّة. إن فيدراليّة كهذه قد لا تكون فقط مفتاح الأمن في كل من إسرائيل والأردن في وجه الجهاديّة المنظّمة والمموّلة جيداً، وإنّما أيضاً قد تكون الفرصة الأفضل والأخيرة للفلسطينيين لتكون لهم دولة قابلة للحياة.

إنّ Dan Diker هو صحافي ومحلل سياسي كبير في Jerusalem Center for Public Affairs ، حيث يرأس Defensible Borders Initiative التابع له.

وإنّ Pinchas Inbari هو صحافي ومحلل الشؤون الفلسطينيّة والعربيّة، قام بتأليف أربعة كتب عن الفلسطينيين من بينها كتاب " الفلسطينيون: بين الدولة والإرهاب ".
(The Palestinians: Between Terror and Statehood).